الباب الثانى

إدارة الإبداع الوطنى

«الإبداع الجماعى الوطنى» ضرورة فى كل وقت وخاصة فى ظروف وتحديات العولمة. إن الطريق إلى هذا المستوى من الإبداع يقوم على خليط متوافق من الإدارة والتعليم والبحث والثقافة والتراث والاتفاق الوطنى العام، وذلك كما يمكن أن يتضح من التناولات التالية:

١ – البحث العلمى ورسوب اينشتاين.

٢ – لماذا يبدع المصرى بالخارج.. لا فى الداخل .؟!

٣ – من الإبداع الفردى إلى إبداع إدارة المجتمع..

٤ – الإبداع المجتمعى وضرورة الإدارة المبدعة.

٥ – التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء..

٦ – من هو العالم فى بلداننا النامية ؟ !

٧ – الثقافة العلمية من منظور منظومى..

٨ – ما بعد كتاب د. أسامة الباز:

« الإبداع مشروعنا للقرن الـ ٢١» . .

٩ – طريق إلى مصر الأفضل..

١٠ – نحو حركية فكرية وطنية جديدة..

(١)

البحث العلمى ورسوب اينشتاين

إلى أى حد تلعب البيئة التعليمية فى بلداننا - النامية - دور «عشماوى» الإبداع؟.. هذا أمر يمكن إدراكه عندما نعرف أن التلميذ البرت اينشتاين رسب فى الامتحان نتيجة نظام تعليمى قبيح، وأنه تحول إلى قمة الإبداع العلمى فى القرن الـ ٢٠ نتيجة نظام تعليمى آخر جميل، وعقلانى، ومحترم.

فى إحدى أمسيات يناير ١٩٨٤.. وبينما الجو شديد البرودة فى مدينة زيوريخ بسويسرا كان المئات من المشتغلين بالعلم يتوافدون على مبنى قديم ضخم فوق ربوة عالية فى قلب المدينة الجميلة.. كان المبنى هو المركز الرئيسى لمعهد البوليتكنيك بسويسرا.. وكانت القاعة هى القاعة الرئيسية للمحاضرات.. وأما عن المناسبة فقد كانت محاضرة يلقيها الحائز على جائزة نوبل فى الطبيعة لعام ١٩٨٣ والذى منح الجائزة لاكتشافاته التى أعتبرت امتدادا لنظرية النسبية.. كان الرجل هندى الأصل أمريكى الجنسية متخصصا فى الفيزياء الفلكية.. وكانت محاضرته بعنوان «نظرية النسبية.. لماذا هى أجمل النظريات الموجودة»..

كنت وقتها فى زيارة علمية لجامعة زيوريخ.. ذهبت إلى مكان المحاضرة مع الجموع الوافدة..

الحقيقة.. والجمال:

استمرت المحاضرة ستين دقيقة.. تحدث الرجل بحب واقتدار عن وجهة نظره بخصوص مواطن الضعف والقوة فى عدد من النظريات الأساسية المعروفة.. كان لديه معياران يكشف بهما على كل نظرية.. معيار الحقيقة.. ومعيار الجمال.. وكانت الفكرة الأساسية التى توصل إليها هى أن نظرية اينشتاين تتميز على النظريات الأخرى بأنها تتصف بالشيئين معا.. الحقيقة.. والجمال..

استطاع المحاضر أن ينبه الحاضرين إلى الحقيقة والجمال فى السيمفونية المتواصلة للبحث العلمى.. وبعد المحاضرة كان الناس يغادرون القاعة وهم يتحدثون بلغة الرموز والمعادلات عن الحقيقة والجمال فى الأعمال العلمية المختلفة..

هل كان غبيا؟!

أما أنا فقد كنت أجول بخاطرى حول سر عبقرية اينشتاين.. وحول الخلفية التاريخية للمكان الذى كنا نجلس فيه، ففى معهد البوليتكنيك هذا كان اينشتاين طالبا ثم أستاذا.. ومن المفارقات التى تستدعى الانتباه أن اينشتاين كان قد رسب فى امتحان الدخول إلى هذا المعهد.. وكان عليه أن يجهز نفسه للتقدم مرة ثانية عن طريق الانتظام فى دروس للتقوية فى مدرسة أخرى.. ترى هل كان اينشتاين طالبا غبيا فرسب ثم تحول إلى طالب ذكى فنجح.. أم أن هناك ظروفا أخرى؟..

الحقيقة أن البرت اينشتاين لم يكن فى صباه غير طالب عادى فى إحدى مدارس مدينة ميونيخ بألمانيا.. وكأى مدرسة فى ذلك الوقت كان

النظام بها صارما.. والواجبات المدرسية كثيرة.. وكان على اينشتاين وزملائه أن يكونوا دائما جاهزين لإجابة أسئلة المدرسين وللنجاح فيما تفرضه عليهم المدرسة من امتحانات.. كانت الدراسة شيئا مملا حتى أن سعادة اينشتاين بالانتهاء من الامتحان النهائى فى هذه المدرسة كانت ممزوجة بحالة قرف من العلم جعله - ولمدة عام بعد ذلك - غير قادر على الإطلاع بهمة على أية موضوعات علمية..

سر العبقرية:

كان من الممكن بعد رسوب اينشتين فى امتحان التقدم إلى البوليتكنيك أن يتحول إلى عمل آخر غير العلم، غير أن إرادة الله شاءت أن يجد اينشتاين نفسه وأن يتعرف على ذاته الحقيقية فى هذه المدرسة السويسرية والتى دخلها بقصد الانتظام فى مقررات للتقوية استعدادا لدخول الامتحان مرة أخرى..

عن هذه الفترة يقول أستاذ علم النفس هولتون فى مقال له بعنوان «محاولة لفهم العبقرية العلمية»: «تمثل هذه الفترة نقطة تحول فى حياة اينشتاين وكذلك نقطة تحول فى طريقة تفكيره.. فعلى العكس تماما من خبرته السابقة بالمدرسة الألمانية كان للمدرسة الجديدة فى سويسرا توجها عقلانيا يأخذ فى الاعتبار قدرات الفرد فى البحث عن المعرفة. كان هناك القليل جدا من الحفظ والاستذكار فى مقابل اهتمام كبير بالعمل البحثى الذى يبدأه الطالب بنفسه.. كذلك كان هناك التركيز على تنمية تفاعل مرن وديمقراطى بين التلاميذ والمدرسين»..

يقول اينشتاين عن هذه المدرسة: «شكرا للروح العقلانية لهذه المدرسة.. كان المدرسون لا يعتمدون فى علاقاتهم بالطلاب على نفوذ أو سلطات غير قدراتهم على التفاعل معهم..»..

الحقيقة والجمال إذن فى حياة اينشتاين أنه «استطاع أن يتعرف على ذاته» ولربما كان ذلك هو سر عبقريته، تؤكد هذا الأستاذة الأمريكية الشابة تيريزا مابيل فى مؤلفها عن علم نفس الإبداع والذى صدر عام ١٩٨٣..

تقول مابيل: «فى هذه المدرسة التى كف اينشتاين فيها عن دور الطالب المطيع وتعداه إلى الطالب الإيجابى الذى يفكر بصوت عال مع أساتذته، كان اينشتاين قد بدأ أولى التجارب العلمية بطريقة حركت عقله ووجهته إلى نظرية النسبية»..

لو لم يتح لاينشتاين أن يهرب بسلامة من زنزانة الطالب المطيع لما استطاع بعد ذلك أن يتعرف على قدراته وأن يتوصل إلى نظرية النسبية..

استفسارات

كاد اينشتاين أن يتحول إلى ضحية للطرق الجامدة للتدريس والتى أبعدته عن الاهتمام بالموضوعات العلمية لمدة عام كامل، وكادت أن تبعده عن طريق التوصل إلى نظريته لولا أن أكتشف ذاته من خلال نظام تعليمى يقوم على تفاعل ديمقراطى بين الأساتذة والطلاب وعلى التعامل مع المفاهيم والنظريات بأسلوب الفهم والبحث وليس بالحفظ والتكرار.

كـاد البحـث العلمـى إذن أن يفقـد اينشـتاين..، والسـؤال الآن: كـم مـن اينشـتاين ضـاع وتـاه فـى إطـار أسـاليب التعليـم والبحـث العلمـى عندنـا؟.. وكـم مـن اينشـتاين سـيضيع ويتـوه إذا اسـتمر الحـال كمـا هـو؟.. إن محاولـة الاجابـة تضعنـا أمـام الاستفسـارات التاليـة:

- هل يجرى تدريب الطلاب فى مصر على كيفية الحصول على المعلومـة أم على مجرد تلقيها؟..
- هل يؤخذ فى الاعتبار تدريـب الطـلاب علـى التفكـير المنـهجى المنظـم أم مجرد حفظ المعلومات واستظهارها ساعة الامتحان؟..
- هـل يـدرب طـلاب الماجسـتير والدكتـوراه علـى اكتشـاف المشـكلات وصياغتـها ووضـع الفـروض لحلـها وإختيـار صحـة هـذه الفـروض، أم مازالوا يقومون بمجرد تدريبات بحثية لا تؤخر ولا تقدم؟..
- هـل وصـل تفـاعل الأسـتاذ والطـالب فـى بلادنـا إلى درجـة النقـاش الديمقراطى وتبادل الحجج والإقناع، أم ما زال قصارى جـهد الطـالب أن يعيد تكرار ما حفظه عن أستاذه؟
- وعن علاقة طالب العلم بالعلم والبحث العلمـى هـل هـى علاقـة تبعيـة تهدف إلى الحصول علـى تراخيـص الماجسـتير والدكتـوراه تمامـا كمـا حصل اينشتاين علـى رخصـة المدرسـة الأولى فـى ميونيـخ وفشـل فـى دخول معهد البوليتكنيك فى سويسرا.. أم هى علاقـة إيجابيـة يمكـن من خلالها التوصل إلى معرفة جديدة تقود إلى حياة أحسـن كمـا فعـل أينشتاين عندما تعرف على إمكانيته؟

إذا كانت الاستفسارات السابقة تحمل فى طياتها بعض الآراء فإنه يجدر بنا أن نتذكر معها الرأى التالى والذى ضمنه أينشتاين كتابة عن حياته، كتب أينشتاين يقول: «إنها لمعجزة حقا أن القوة الخفية التى تدفع الطلاب إلى حب الاستطلاع وتوجيه الأسئلة ما زالت موجودة ولم تخنق بعد بفعل الطرق الجامدة للتدريس.. إن هذه القوة الخفية تحتاج أساسا إلى الحرية بالإضافة إلى التحفيز وإلا فإنها ستموت بكل تأكيد. إنه لخطأ بشع أن نظن أن الإجبار أو مجرد الشعور بالواجب ينمى متعة التأمل والبحث» . . .

(٢)

لماذا يبدع المصرى بالخارج .. لا فى الداخل ؟

لماذا يبدع المصرى بالخارج.. لا فى الداخل؟. إنه سؤال تقليدى، لكنه بحاجة إلى إجابة غير تقليدية. لقد كان الباعث إلى إثارة هذا السؤال ومحاولة التفكير بشأنه مبادرة الرئيس مبارك للحوار الوطنى (عام ١٩٩٤)، وفى هذا الإطار تشكلت دعوتنا إلى «دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر».. وهكذا..، من دعوة الرئيس للحوار الوطنى، إلى الإبداع الجماعى، إلى رفع قدرات المصريين (أفرادًا وجماعات)، إلى هيبة ومستقبل الوطن، تقفز التناولات،ولا تزال..

تأتى مبادرة الرئيس مبارك للحوار الوطنى فى مرحلة غاية فى الأهمية حيث تواجه فيها مصر تحديات ومتغيرات متعددة شديدة التداخل والتعقيد على المستويات المحلية والإقليمية والعمالية..

وإذا كانت المبدرة تمثل منحى وطنيا جديدا، فإن استثمار هذه المنحى يكون استثمارا معوقا إذا لم يرتكز على فهم واستيعاب الطبيعة الرئيسية للتحديات والمتغيرات الجارية والقادمة. إن التأمل المتأنى لتحديات مثل

العولمة «والجات» والسلام والشرق أوسطية والتنمية الوطنية الشاملة والإرهاب.. الخ يدفع إلى إدراك الطبيعة النوعية الحادة لها..

إن هذا الإدراك يستوجب التعامل مع مبادرة الحوار الوطنى من المنظور النوعى (الكيفى) قبل المنظور الكمى، خاصة وأن كل القوى الوطنية المصرية على كل ساحات العمل الوطنى (معارضة وأغلبية) تعيش أزمة الحاجة إلى نقلة أو طفرة نوعية. وهكذا، من منطلق المنظور النوعى للحوار الوطنى وظروفه نرى أن المهمة الأساسية لهذا الحوار هى تحقيق نقلة نوعية للحياة على أرض مصر..

وقبل أن نعرض لتحديد وصياغة هذه النقلة النوعية ينبغى أولا أن ندرك شروطها التى يمكن صياغتها فى المتطلبات الثلاثة التالية:

أولا: أن تستنهض القدرات الكامنة فى المصريين جميعا بالقدر الذى يكفل مجابهة التحديات الجارية والمقبلة.

ثانيا: أن تكون لها انعكاساتها على كل نواحى الحياة فى مصر أفقيا ورأسيا (أى كل المجالات وجميع المستويات فى كل مجال)..

ثالثا: أن تكون من النوع الذى إذا بدأ فإن آلياته توفر له «الاستمرار» وأن يكون فى مجرد استمراره الضمان «للتطوير الذاتى» والهائل له بما يتوافق مع (ويساير ثم ينافس) التطورات العالمية المتسارعة..

مما سبق يتضح أن النقلة النوعية (أو الكيفية) المطلوبة لاتختص بقضية ما مفردة، بل هى العصب المؤثر على كل

القضايا، أو هى الإطار الحاوى لمعالجات كل أنواع المسائل والمشكلات الموجودة والقادمة والمحتملة..

هذه النقلة (أو الطفرة) التى أرى أنها هى «المشروع القومى» الذى ينبغى أن يتمحور حوله الحوار الوطنى تختص بـ«دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر»، فإن كان المشروع اليابانى المذهل للتقدم فى النصف الثانى من القرن العشرين قد قام على قيم كبرى تتركز فى حب الشغل والمثابرة والاجتهاد والعمل الجماعى بحيث تغلغلت هذه القيم فى الإنسان اليابانى فردا وجماعة.. صباحا ومساء.. فى الأسرة والمدرسة والمشروع الخاص وديوان الحكومة حتى صارت اليابان هى اليابان، فلماذا لا ننشىء مشروعنا القومى الذى يجعل مصر هى مصر فى كل الدوائر المحلية والأقليمية والعالمية؟ ولماذا نظل فى مصر حكومة وشعبا على قبول الوضع السائد وهو أن يبدع المصرى عندما يكون خارج مصر (فى منظومة الغير)؟ ولماذا لا يكون أيسر لمصرى أن يبدع ويتفوق وهو فى مصر؟..

وباختصار شديد فإن المشروع القومى الذى اقترحه كمحور رئيسى للحوار الوطنى يقوم على «دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر» ووسيلته هى «الإدارة الأسية» وهدفه المستمر هو تحقيق «التقدم الأسى». إن المعطيات الأساسية لهذا المشروع تتلخص فيما يلى :

- أن التكامل والتحالف (وهما عكس التجزئة والتفتت) صارا هما الطبيعة الأساسية لأية انجازات على مستوى الأفراد والجماعات والدول والشركات والعالم ككل.

- أن المكون الجماعى للإبداع هو الآلية الرئيسية لإحداث أى تقدم وعلى أى مستوى بدءا من الفصل الدراسى وحتى الشركات عابرة الجنسيات..
- أن الإبداع الجماعى له شروطه ومتطلباته تنظيميا وسياسيا واقتصاديا (فضلا عن الشروط التربوية والاجتماعية والإدارية)..
- أن الفجوة تزداد دائما بين الدول النامية (ومنها مصر) والدول الكبرى (مثل اليابان وألمانيا)، وبالتالى هناك حاجة إلى مخرج من هذه الأزمة يكون بمثابة آلية أو أداة كبرى لتحقيق التوازن بين سرعة التقدم هنا وهناك ثم الوصول إلى المنافسة وتحقيق التفوق.
- المنهج الوحيد لتحقيق هذه الطفرة (الآلية) هو منهج «التقدم الأسى» الذى يوفر مع الوقت وزيادة الجهد، الفرصة للتقدم إلى الحد الذى يؤدى إلى إمكانية المنافسة.
- الوسيلة هى إذن الاستخدام الأمثل للزمن والجهد فى تركيب القدرات البشرية والمادية المتاحة على بعضها البعض بطريقة تجعل الانجاز يتحقق بسرعة أسية، أو بمعنى آخر المطلوب إعادة تنظيم المنظومات والأنساق على مستوياتها المختلفة من حيث الأهداف والبنية والعلاقات بحيث تدار جميعها فى إطار أسى.

وأما القضايا المفردة مثل السياسات العلمية والتكنولوجية أو العلاقات مع إسرائيل أو «الجات» أو الأمن القومى العربى أو الدستور أو السوق الشرق أوسطية أو الشرعية الدولية أو الطوارئ.. الخ فكلها قضايا ذات طبيعة جزئية يمكن تناولها تناولا علميا على أساس من البيانات والدراسات والسيناريوهات وبحوث العمليات..

وفى إطار الحوار حول متطلبات التقدم الأسى (أو دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر) يمكن التطرق إلى قضايا مثل:

- استخدام المنهج العلمى فى التعامل مع المشكلات والأهداف على كل المستويات وفى كل المجالات..
- إختيار القيادات..
- أثر العلاقات الشخصية (والعوامل الأخرى) على اتخاذ القرارات فى كافة المستويات..
- الحد الأدنى من الحاجات الأساسية المطلوب توفيرها لكل إنسان مصرى حتى يؤهل المصريين للدخول الجماعى «فى عجلة الإبداع القومى»..
- ملامح القدوة المفترض توافرها والالتزام بها بدءا من أدنى المستويات وحتى أعلاها..
- ظروف وآليات التغذية المرتدة فى تقويم مسيرة التقدم على المستويين الصغير (الوحدة أو المشروع) والكبير (الدولة ككل)..

وختاما اقترح أن يكون «**الإبداع الجماعى للمصريين**» أو «التقدم القومى الأسى» هو المشروع القومى الذى يبدأ بناءه بالحوار الوطنى الذى دعا إليه الرئيس، فهل يمكن أن يدار الحوار الوطنى بطريقة تتيح الإبداع الجماعى للمشتركين فيه ومن ثم كل مصر.

هذا هو ما نتمناه، وهذه هى بداية التقدم الأسى المتسلسل.

(٣)

من الإبـــداع الفـــردى . .

إلي إبداع إدارة المجتمع..

الإبداع المجتمعى يمثل «حاجـة» وليـس «رغبـة» بالنسـبة للدول النامية، تماما كحاجة الكائن الحـى إلى المـاء. مـا هـو الإبداع المجتمعـى؟ ومـا هـى مكوناتـه؟. مـا علاقـة الإبـداع المجتمعـى بـالإبداع الفـردى؟ كيـف يمكـن إنجـاز الإبـــداع المجتمعى؟ إن التعامل مع هذه التسـاؤلات (أو الاشـكاليات) وغيرهـا، كمـا سـيتضح فـى الجزئـين التـاليين، هـــو أمـر ضـرورى حتـى يمكـن إدراك المداخـل والامكانيـات الخاصـة بحـدوث مـا يمكـن تسـميته التوافـق فـى ذبذبـات الإبـداع المجتمعى، مثلما حدث ويحدث فى اليابان وألمانيا.. ومثلما يمكن أن يحدث فى مصر وفى بلداننا العربيـة.. وفـى سـائر الدول النامية (ولكن بشروط)..

بالرغم من الطول النسبى للرحلة التى قطعها علماء النفس فـى دراسـة الإبداع وأسسه النفسية الا أن المنظور التقليدى للإبداع يظل محصـورا فـى مجال «إبداع الفرد» ولم يصل بعد إلى ما نود جذب الانتبـاه إليـه ونعتقـد أنه آن الآوان لتداركه وهو «الإبداع المجتمعى»..

والمقصود بالإبداع المجتمعى ليس تأثير العوامل الاجتماعية أو المناخ الاجتماعى على إبداع الأفراد، وإنما حدوث نشاط إبداعى جماعى يظهر فى أشكال مثل تطور فى السلوك العام فى المجتمع يحدث على غير المتوقع وفى فترة قصيرة مثلما فى سنغافورة، أو ارتفاع فى مستويات الاداء (كظاهرة عامة) بشكل غير عادى بالمقارنة بالمجتمعات المماثلة التى تعيش ظروف متشابهة مثلما حدث فى الخمسينات والستينات فى اليابان، أو إعادة بناء المجتمع فى وقت قصير وبمعدلات أعلى من المنتظر مثلما حدث فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو توصل مجموعات متضافرة من المجتمع إلى إنجاز كان من المستحيل توقعه من وجهة نظر خبراء من خارج المجتمع وذلك مثلما حدث فى تحطيم خط بارليف وعبوره وتحقيق الانتصار العسكرى المصرى فى أكتوبر ١٩٧٣، أو حتى تآلف وتضافر مجموعات متعددة من الأفراد فى التوصل إلى تحقيق إنجاز يعتبر طفرة بالنسبة للأوضاع السائدة وذلك مثل تسيير مركز بحوث الكلى الذى أنشأه د. غنيم فى المنصورة أو مثل توصل جماعة من العلماء مختلفى التخصصات من خلال تبادل لفكر إلى الكشف عن مجال علمى جديد مثلما حدث بخصوص السيبرناطيقا. وبالرغم من أن دور الفرد فى كل الإنجازات السابقة رئيسى ولا يمكن إهماله إلا أن الأمر الحقيقى أن الإبداع المجتمعى فى كل هذه الإنجازات كان أكبر من المحصلة الجبرية لمجموع الإبداعات أو الجهود الفردية للأفراد المشاركين فى الانجاز سواء كان عددهم بالعشرات (مثل حالة مركز الكلى) أو الآلاف مثل نصر أكتوبر أو الملايين مثل الإبداعين الألمانى واليابانى..

نحن إذن أمام إبداع من نوع خاص يمكن أن نطلق عليه «الإبداع المجتمعى» وهكذا، إذا كان الإبداع الفردى يظهر فى توصل فرد إلى انجاز غير عادى أو تحقيقه لاستجابة غير عادية تجاه أمر ما (فى مجالات علمية أو فنية أو لغوية.. الخ) فإن الإبداع المجتمعى فى المقابل يظهر فى زيادة الكفاءة العامة للمجتمع (سواء هو مجتمع صغير على مستوى الوحدة أوكبير على مستوى الدولة)، أو فى تقليل الفاقد العام أو فى تحقيق ما يبدو لغيره من المجتمعات أنه معجزة. وفى إطار الإبداع المجتمعى يجرى التفاعل الجماعى الرشيد مع «عوامل التميز» من أجل توظيفها بأعلى كفاءة ممكنة وكذلك التعامل مع السلبيات بهدف معالجتها وتقليل أو محو انعكاساتها، كما أنه فى إطار الإبداع المجتمعى يجرى تسريع اكتشاف وحضانة الإبداعات الفردية حيث يكون لهذه الإبداعات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الإبداع المجتمعى ذاته كما يكون بين الإبداعين تغذية مرتدة Feed back فى غاية الأهمية لكليهما.

مما سبق يتضح أن للإبداع المجتمعى خصوصياته التى تميزه عن الحال فى الإبداع الفردى وذلك من حيث المواصفات والمتطلبات والنتائج.

وفى تقديرنا يعتبر الإبداع المجتمعى بالنسبة للبلدان غير المتقدمة«حاجة» وليس رغبة والفارق بين الحاجة والرغبة كبير فبدون سد الحاجة يستحيل استمرار الحياة السليمة (مثل حاجة الإنسان إلى الماء والطعام والملبس والمسكن والعلاج) أما تحقيق أو عدم تحقيق الرغبة فهى

مسألة تؤثر فقط فى نوع وشكل الحياة وليس فى استمراريتها. مثلا إبداع العسكريين المصريين بشأن عبور خط بارليف كان استجابة إلى حاجة وطنية تتعلق بسلامة الحياة. وليس مجرد رغبة وبالمثل كان الإبداع الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية استجابة لحاجة قومية وليس مجرد رغبة..

وإذا كان من شأن الإبداع المجتمعى إحداث إنجاز غير عادى فى فترة زمنية وجيزة وربما بإمكانيات بشرية ومادية محدودة فإنه يمكن وصف التقدم الذى يحرزه هذا الإنجاز (من حيث أهميته وحجمه وعمق قيمته بالنسبة لتكاليفه الزمنية والمادية والبشرية) بالتقدم الأسى والتقدم الأسى فى رأينا منهج يمكن من خلال التطبيق الجيد لهُ أن تتمكن مجتمعات العالم الثالث من اجتياز الفجوة بين الشمال والجنوب والوصول إلى مكانة مناسبة فى استيعاب التقدم العالمى والحاق به ثم المشاركة فى إحداثه. الإبداع المجتمعى إذن بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث وفى إطار ظروف ومستقبل المتغيرات العالمية الجارية حاجة أساسية (مثل الحاجة إلى الماء والهواء) وليس مجرد رغبة يمكن الاستغناء عنها. هذا، ويمكن تصنيف مكونات الإبداع المجتمعى إلى ثلاثة أنواع رئيسية كما يلى:

١ - التزام الأفراد والجماعات بالعمل كل فى تخصصه وتعميق وتجويد مهارات الاداء ونظم التأهيل والتطوير فى التخصصات المختلفة، وهكذا فى ضوء هذا التوجه يكون شيوع انشغال معظم الأفراد بالارتزاق من عملين مختلفين (أحدهما فى الغالب بعيد عن التخصص) هو نوع من الفاقد الاجتماعى العام (أمثلة أستاذ الجامعة الذى يعمل بالتجارة

أو الموظف صاحب السوبر ماركت أو الكيميائى المقاول أو الباحث العلمى الذى يفنى وقته فى أعطاء دروس خصوصية.. الخ.. الخ)..

٢ – سيادة التفكير السليم والمنهج العلمى على كافة المعايير والقيم والممارسات فى المجتمع بمعنى إعمالها باستمرار بحيث يكون من شأن ذلك تصحيح الفكر الشائع أو المشوه تلقائيا ومتى كان ذلك ضروريا. ويتطلب هذا النوع من مكونات الإبداع المجتمعى التنمية التربوية والتعليمية والإعلامية السليمة غير المختلة كما يتطلب ثقافة علمية متطورة باستمرار..

٣ – التحفيز والتنظيم المجتمعى للإبداع الجماعى ولهذا النوع من المكونات آلياته والتى تتناول الإدارة والتخطيط والتقييم والتشريع والترفيه.. الخ. وتجدر الإشارة بشأن هذه الآليات إلى ضرورة أن تكون على الدوام جديدة ومتجددة (حسب ما تقتضيه ظروف التطور والتغيير) وإلا تحولت هذه الآليات من آليات للتحفيز إلى قيود لاحكام الجمود.

هذا وتتدرج الأنواع الرئيسية الثلاثة السابق الإشارة إليها (بشأن مكونات الإبداع) حجما وعمقا وخطورة طبقا للمستوى المجتمعى المنوط به إحداث الإبداع بدءا من مستوى الوحدة (المصنع او المدرسة الخ) مرورا بمستوى المشروع الكبير مثل حرب أكتوبر والسد العالى ومحو الأمية والحفاظ على البيئة.. الخ وحتى مستوى الدولة ككل..

وبشأن الآثار المترتبة على الإبداع المجتمعى فإنها تتضمن بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه فى بداية الفصل حسن استغلال الوقت والإمكانات – التكامل بين الأجزاء التى تصنع الكل – الاعتماد على الدراسات العلمية فى اتخاذ القرار – لحد من صدى الرؤى والعلاقات الشخصية فى تسيير الأمور الاحترام العام لقيم التطوير والرقى – غربلة القيم الجديدة وتحجيم المعاكس منها للإبداع المجتمعى – التخطيط بعيد المدى وحسن توظيف الأفكار الطيبة والتصحيح التلقائى والمستمر للمفاهيم الخاطئة..

(٤)

الإبداع المجتمعى . .
وضرورة الإدارة « المبدعة »

إذا كان الإبداع الفردى ينبع أساسا من الفرد ذاته ويتأثر مباشرة بالحوافز الداخلية فيه فإن المؤثر الحيوى الرئيسى فى الإبداع المجتمعى هو الإدارة.. إدارة الإبداع المجتمعى، فالمسألة لا تتعلق بفرد ما، إنما بمجموعة أو مجموعات كبيرة من الأفراد. هذا النوع من الإدارة «إدارة الإبداع» يختص باكتشاف الإمكانيات الكامنة فى الجماعة وبتسريع الإنجازات المجتمعية سواء فى السلوك أو فى التذوق الفنى أو فى العلم والتكنولوجيا.. الخ.. بحيث يصل المجتمع المعنى (صغيرا أو كبيرا) من خلال تضافر مكوناته وحسن التنظيم والأداء إلى إنجازات كبيرة غير متوقعة فى وقت أقل وبتكلفة مناسبة لا تسبب إرباكا للموارد سواء هى الزمن أو الثروات المادية أو الإمكانات البشرية.. وهكذا يكون من المهام الرئيسية لإدارة الإبداع كشف القيمة الفاعلة للموارد وتحريكها فى منظومة إيجابية تجعل الفاقد فى الموارد أقرب إلى الصفر. إدارة الإبداع إذن تبدأ من «فوق».. من القيادات على أى مستوى وفى أى مجال. وأمام القيادات كل فى مجاله مهام رئيسية تختص بتحديد ما يلى:

أولا: الأهداف الجزئية للإبداع المجتمعى:

بمعنى الإنجازات التى يمكن أو يفضل أو ينبغى التوصل إليها من خلال الإبداع المجتمعى.

ثانيا: آليات الإبداع المجتمعى:

وهنا ينبغى الإشارة إلى أن منهج إدارة الجودة الشاملة total quality management والذى يقضى بأن كل فرد أو مجموعة يعطى لبقية الأفراد أو المجموعات أحسن ما لديه من إمكانيات وأداء هو منهج ملائم تماما كركيزة أولية فى طريق التوصل إلى الإبداع المجتمعى، كما أن آليات الإبداع والمجتمعى ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار (من خلال منهج علمى) اكتشاف عوامل التميز المجتمعى واستخدامها.. وكذلك تحديد العوائق الاجتماعية والتغلب عليها، مع ضرورة الالتفات إلى التكوين الثقافى التراثى للمجتمع ككل، وتحديد سلبيات التكوين الثقافى السائد، ثم وضع خطط لمعالجتها، والتوصل إلى تكوين ثقافى حيوى ومتقدم..

ثالثا: تقويم الإبداع المجتمعى:

الإبداع المجتمعى أمر ينبغى إخضاعه للقياس الكمى من خلال معايير موضوعية، فهناك درجة ما من الإبداع المجتمعى سائدة (سواء بالموجب أو السالب) ينبغى قياسها وتحديدها حتى يمكن متابعة وترشيد حركية التحول الإبداعى المجتمعى.. وبدون المتابعة والترشيد القائمين على أسس علمية يتعذر تحويل مخرجات عمليات التقييم إلى مدخلات (كتغذية مرتدة) بالنسبة لتحديد وتطوير كل من أهداف وآليات الإبداع المجتمعى..

رابعا: تحديد فترة العمر النصفى للتحول الإبداعى المجتمعى:

بمعنى تحديد الزمن اللازم لوصول إبداع مجتمعى ما إلى ٥٠٪ من إنجازاته ومعالمه فى أى فترة من حياته والمعنى الذى نقصد إليه هنا أن الإبداع المجتمعى ليس كمشروع تجارى نقول مثلا سنكسب منه كذا فى خلال كذا.. لكنه حركة مجتمعية مستمرة ومتواصلة تتطور مع الزمن وتستمر دوما فى الرقى.. ولا تنتهى، ومن شأن تحديد فترة العمر النصفى التنبؤ بمستقبل الإبداع المجتمعى (مساره وآثاره) وبالتالى مستقبل تفاعله مع المناخ المحيط وخاصة تلاقيه مع الإبداعات المجتمعية الأخرى الموجودة أو المحتملة..

الفائدة المركبة للإبداع المجتمعى:

ومن أعظم خصائص الإبداع أن أبعاده الإيجابية تنتشر سريعا فى تفاعل نفسى اجتماعى متسلسل حتى ليخيل للمشاهد من الخارج أن الجميع مشتركون تماما فى نفس الفهم والاستيعاب ومتفقين على كافة المبادئ.. مثلا نحن نقول أن خصائص الإبداع اليابانى أو الألمانى كذا.. وكذا أو أن المنتجات اليابانية أو الألمانية تتصف بكذا.. وكذا.. وحقيقة الأمر أن ملايين الشعب اليابانى أو الألمانى لم تجتمع فى ساحة للاتفاق على شىء، الا أن تفاعلا اجتماعيا متسلسلا ومحدد الهدف قد بدأ فى وقت ما فى مجال ما واتسع أفقيا ورأسيا بحيث كان فى كل لحظة ينتشر ويطور نفسه إلى أن وصل الأمر إلى إبداع مجتمعى على مستوى الكل.. ألم يحدث نفس الشىء بشأن تحطيم خط باراليف؟؟ لقد انتقل حماس وفكر القادة إلى رغبة وإمكانات الأفراد (والعكس أيضا) على كافة

مستويات الجيش بحيث حدثت طفرة مجتمعية مركبة أدت إلى إبداع الانتصار العظيم فى أكتوبر .

ويهمنا بخصوص مناخ التفاعل الإبداعى المتسلسل ذى الفائدة الاجتماعية المركبة التحذير من أن التنظيم والتنسيق لا يعنيا المركزية بل يقتضيان إتاحة درجات حرية degrees of freedom على المستويين الجماعى والفردى بحيث تكون هناك مساحة جيدة (فرصة) لحدوث ما يمكن تسميته بالتوافق فى ذبذبات الإبداع المجتمعى resonance of social creativity والذى معه تتسق دوافع تحقيق الذات الفردية مع متطلبات وأهداف تحقيق الذات المجتمعية.. بل وأكثر من ذلك فإن رنين الإبداع المجتمعى هذا يسمح بـ (ويساعد على) استيعاب الدروس والعبر من إبداعات المجتمعات الأخرى ويحد من فرص تكوين أية توجهات تعصبية محدودة الأفق..

(٥)

التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء

التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء فى أى مجتمع هو أساس للنجاح فى نسج التنمية بنسيج المعرفة، وهو الأمر الذى يكفل تحقيق المجتمع للإبداع وللتقدم وللتنافسية. إن هذا الاعتبار (أو هذا الشأن) بالنسبة للدور المجتمعى (أو الوطنى) للعلم والعلماء يجذب الانتباه إلى أهمية التعرف على خصوصية ومهام العلماء فى بلداننا النامية. فهل الاشتغال بالعلم فى المجتمعات النامية يتطلب من المشتغلين بالعلم مهام خاصة قد لها تكون من متطلبات الاشتغال بالعلم فى البلدان المتقدمة؟ إنه موضوع هام وحرج، ليس فقط بالنسبة لمنظومات البحث العلمى فى المجتمعات النامية، وإنما أيضا بالنسبة لعمليات تسيير وإدارة الإبداع الوطنى بوجه عام فى هذه البلدان، وهنا قد تظهر اختلافات جوهرية فى مسئوليات العلماء فى «الجنوب» عنها فى «الشمال»

تتحدد وظائف العلم ومهام العلماء بوضوح فى مجتمعات البلدان المتقدمة حيث أن البحث العلمى نشاط اجتماعى حيوى له عائد إنتاجى عال سواء فى مجال تقديم معرفة جديدة أو فى مجال تطوير الحياة إلى الأحسن والاستفادة من الطبيعة والتحكم فيها وكذلك فى الحفاظ على

المصالح الأمنية للدولة. لكن الأمر يختلف فى كثير من البلدان النامية ومنها مصر حيث لم يتوحد العلم بعد كقوة إنتاجية مع باقى عناصر القوة (خاصة فى الإنتاج والتنمية) ولأن العالم (المشتغل بالعلم) هو العصب الرئيسى للبحث العلمى.. ولأن البحث العلمى متخلف عن دوره فى تقدم أوجه الحياة فى معظم بلدان العالم الثالث ومنها مصر فإن هناك حاجة وضرورة إلى تحديد من هو العالم.. وهل مواصفات العالم ومهامه فى بلد كمصر تختلف عنها فى بلد متقدم كألمانيا أو أمريكا مثلا؟

من هو العالم

تعبيرات أدبية رصينة كثيرة ظهرت فى وصف العالم وتعريفه.. منها أنه شخص ذو مقدرة عالية على عمل التجارب للتحقق من صحة فروضه العلمية.. ومنها أنه ذلك الشخص الذى لا يتلف الحقيقة مهما بلغت أزماته المعيشية ومهما بلغ ضعفه الإنسانى.

وعن سلوكيات العالم فإن المتخصصين فى شئون العلم يعددونها فيما يلى:

- أنه مستعد دائما أن يجعل معرفته الجديدة متاحة لزملائه وفى نفس الوقت يتجنب العجلة فى إذاعة نتائج ما يقوم به من بحوث.
- أنه لا يسمح لنفسه أن يكون ضحية للولع الذهنى بأفكار مزاجية طارئة غير أصيلة وفى نفس الوقت بظل مرنا يحسن استقبال الأفكار الجديدة الواعدة ويتجنب التعصب لأفكار تقيدية.

- أنه يعمل من أجل تحقيق القناعة العلمية وليس من أجل تثبيت أو تغيير قناعات الآخرين.
- أنه لا يتمادى في استناده للمعارف الجديدة إلا بعد أن ترقى فوق مستوى الشك والجدل، لكنه في نفس الوقت يدافع عن أفكاره ونتائج أبحاثه مهما كانت الاعتراضات الموجهة ضده.
- أنه يبذل كل جهد ممكن لمعرفة أعمال من سبقوه ومن يعاصرونه في مجال تخصصه، لكن مداومة القراءة والتوسع في التعرف على أعمال الآخرين لا تصل إلى درجة تعطيله عن القيام بعمل خلاق.
- أنه يدقق بانتباه في التفاصيل. لكنه أيضا لا يهمل العلاقة بين التفاصيل وبين «الكل» الذي تنتمي التفاصيل إليه ويجمعها في إطاره.
- أنه يدرك واجبه الأصيل في تدريب أجيال جديدة من العلماء لكنه لا يسمح لمهام التدريس والتدريب أن تستولي على كل طاقته على حساب مساهمته في تقدم المعرفة.

وبعد.. في الدول المتقدمة نجد أن التزام العالم بما أشرنا إليه من تعريف وسلوكيات يمكنه من المشاركة بفاعلية في تقدم بلده. فهل يكفي التزام العلماء في الدول النامية ومنها مصر بهذا التعريف وهذه السلوكيات حتى يكونوا بحق علماء قادرين على المشاركة الفعالة في حياة بلادهم؟ أم أن الظروف في الدول النامية تستلزم تعديلات جوهرية على تعريف العالم وعلى خصائصه وسلوكياته؟

عند الإجابة عن هذا السؤال – إذا أعتبرنا مصر أنموذجا لنا – فإن هناك موضوعين ينبغي التطرق إليهما:

أولا: الظروف العامة التى تتداخل مع (وتؤثر فى) عمل ومهام العلماء فى مصر.

ثانيا: الظروف الذاتية الخاصة بالعلماء فى مصر.

الظروف العامة التى تتداخل مع مهام العلماء:

- يوجد المشتغلون بالعلم فى مصر فى ثلاث جهات رئيسية ليس هناك تنظيم للتوفيق والتكامل بينها.

(أ) الجامعات (تابعة لوزارة التعليم) وفيها ٧٥٪ من المشتغلين بالعلم.

(ب) مراكز ومعاهد بحوث (تابعة لوزارة البحث العلمى) وفيها ٧٪ من المشتغلين بالعلم.

(جـ) وحدات وهيئات بحوث (تبعة للوزارات المختلفة) وفيها ١٨٪ من المشتغلين بالعلم.

- ليس هناك - بوجه عام - خطة عامة لا بخصوص توزيع المشكلات البحثية ولا بخصوص طبيعة البحوث من حيث هى بحوث أساسية من أجل زيادة الحصيلة المعرفية الأكاديمية أو بحوث أساسية موجهة لحل مشكلات معينة أو بحوث تطبيقية موجهة مباشرة لخدمة عمليات صناعية وإنتاجية محددة.
- عدم خضوع الانفاق على البحث العلمى - رغم ضعفه - لترشيد معقول. على سبيل المثال قد نجد أكثر من نسخة من جهاز غالى الثمن

فى معهد واحد أو فى جامعة واحدة.. أو فى نفس المدينة.. وفى نفس الوقت تنقص أجهزة أخرى هامة كان من الممكن توفيرها إذا وجد ترشيد فى الحصول على الأجهزة وفى العمل عليها. نفس القصور نجده بالنسبة للدوريات العلمية والاتصال والتدريب.. وتنظيم استخدام المعلومات.. وتنظيم وإدارة المهام والمشروعات البحثية.. الخ..

- بيروقراطية عتيقة فى الأداء الوظيفى بوجه عام داخل دور ومراكز العلم والبحث.

- تواضع إحساسنا فى مصر بدور العلم والتكنولوجيا فى التقدم وفى التنمية إذ ينبغى أن تكون هناك سياسة علمية تكنولوجية واضحة ومكتوبة تتكامل مع السياسة العامة للتنمية على المدى الزمنى القريب والبعيد. كما ينبغى أن يجرى تحضير وتجهيز القرارات العليا فى الدولة استنادا على مفاهيم ودراسات علمية.

- عدم وجود نظام واضح وثابت ومعقول لتقييم أنشطة البحث العلمى.

الظروف الذاتية الخاصة بالعلماء

- نسبة عالية من المشتغلين بالعلم فى مصر هم نتاج نظام جامد للامتحانات فى مرحلة البكالوريوس وفى الدراسات العليا.. نظام يعتمد على الحفظ والاستظهار والتبعية للأستاذ أكثر مما يعتمد على تحريك العقل وحرية الفكر وتشغيل المنهج العلمى. وإلى حد ما يعاد إنتاج العلميين فى مصر على هذا الأساس فى صورة باحثين وأساتذة

جدد. يحدث ذلك فى دائرة شبه مغلقة يصعب فى ظل الأنظمة الحالية الفكاك منها.

- غيبة المنهج العلمى وعدم الالتزام به فى التعليم والبحث أسقط عن البعض من المشتغلين بالعلم القيم العلمية الأصيلة الثابتة للعلم مثل الموضوعية والنزاهة والأمانة العلمية مما قد أثر فى النهاية على الأخلاق العلمية والعلاقات بين العلميين (ساعد على ذلك أيضا ظروف اقتصادية واجتماعية أخرى) مما أنتج ظواهر غير مستحبة فى الوسط العلمى تطفو آثارها على السطح من وقت لآخر.
- استمرار غياب سياسة علمية أسهم فى تحويل اهتمام الباحثين والعلماء من العلم كوظيفة إنسانية اجتماعية إلى اعتبارات شكلية مثل التسابق فى نشر الأبحاث من أجل الترقية.. وكذلك التسابق من أجل المشاريع أو السفر للخارج أو تبادل المنفعة المادية أساسا كأساتذة زائرين ومستشارين.. أو .. أو . كل ذلك - بالطبع - بعيدا عن أى فائدة جوهرية «تراكمية» سواء للعالم نفسه أو للمؤسسة العلمية التى ينتمى إليها.
- تلاشى خصوصيات البحث العلمى فى مراكز البحوث التابعة للوزارات وللأكاديمية وذلك بفعل تبعية هذه المراكز لنظم العمل فى الجامعات.. وكذلك بفعل سيطرة الجامعات على منح الشهادات والترقى للعلماء العاملين فى هذه المراكز.
- مازالت علاقة العالم بالبحث العلمى كموضوع أو مشروع تقع إلى حد كبير تحت سيطرة العلاقات الشخصية والمجاملات أكثر منها علاقة موضوعية مع أهداف البحث أو المشروع ومع المواد المالية المتاحة.

(٦)

من هو العالم فى بلداننا النامية ؟

أوضحنا فى الفصل السابق وجهة نظرنا فى الظروف العامة والخاصة التى تؤثر على العالم وعلى ضوء تلك الظروف، يمكن الزعم بأن البحث العلمى فى مصر فى معظمه بعيد عن وظيفته الخاصة بتقدم المعرفة أو تقدم مجالات الحياة، وأن نسبة غير قليلة من العلماء فى مصر بعيدون عن وظيفتهم تجاه العلم وتجاه الوطن.

وبذلك يبرز سؤال أساسى لابد من طرحه ومواجهته هو: من هو العالم المصرى.. وماذا يفعل؟

أو بصياغة أخرى هل يمكن القول بأن الخصائص التى من المفروض أن يتصف بها العالم فى مصر هى نفس الخصائص التى يتصف بها العالم فى المجتمعات المتقدمة؟

الخصوصيات القائمة فى الحياة العلمية فى مصر.. وكذلك خصوصيات العلاقة بين المؤسسات العلمية من جانب والدولة والتنمية من جانب آخر تفرض على العالم المصرى (من خلال مسئوليته الاجتماعية كعالم) خصائص إضافية جديدة ومختلفة تماما عن تلك الموجودة فى البلدان المتقدمة.. فالعالم فى مصر مطلوب منه فوق أن يكون منهجيا وموضوعيا ونزيها ومبدعا وملتزما الخ.. أن يكون أيضا «مناضلا».

وليس النضال هو أن يمسك ببندقية أو يساهم فى أعمال سياسية صرفة.. بل النضال هو فى أن يحاول أن يقوم بوظيفته من خلال «مسئوليته الاجتماعية».. وهى مسئولية مختلفة كثيرا عن مسئولية العالم فى البلدان المتقدمة.

فالعالم هنا ينبغى:

- أن يشارك فى صياغة أهداف جديدة محددة للبحث العلمى.. وهى مختلفة عن الأهداف فى فترة ماضية.. فهناك على سبيل المثال تخصصات جديدة ينبغى الاهتمام بها.. وهناك مزج جديد للخبرات الموجودة ينبغى أحداثه.
- أن يساهم فى الاستفادة العظمى من المخزون العالمى للمعرفة العلمية ومن التقدم الجديد الحادث فيه بمعنى أن يقوم العالم المصرى باستيعاب التقدم العلمى العالمى (فهمه وهضمه) ثم باختيار المناسب منه لاحتياجات مصر، وتطويع المعرفة المناسبة لتسهيل الاستفادة منها (سواء فى الإنتاج أو الخدمات).
- أن يعمل بدون كلل على استحضار العلم والتكنولوجيا إلى مجالات التأثير فى السياسة العامة للدولة.. ويتطلب هذا التوجه صبرا ومثابرة وقدرة فى الإقناع والمصارحة وضرب الأمثلة وتقديم الدراسات المناسبة.
- أن يستعين بالمنهج العلمى عند تعظيم استخدامات العلم من أجل التنمية.. إن العالم الأصيل الذى يعى ما قدمه الاعتماد المكثف على المنهج العلمى والقدرات العلمية والتقنية أثناء الأزمات (مثلما حدث

أثناء الحرب العالمية الثانية وفى عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف) يمكنه أيضا أن يساعد مصر فى عبور أزماتها بواسطة تعظيم استخدام الإمكانات العلمية والتقنية المصرية.

● أن يدرك أن البحث العلمى الحقيقى المطلوب فى مصر لا يحتاج فى المقام الأول إلى النقود أو الإمكانيات البشرية أو المعملية أوالشهادات.. الخ، إنما الحاجة الحقيقية هى إلى تخطيط سليم لمنظومة البحث العلمى فى مصر وكذلك إدارة فعالة لكل مستويات هذه المنظومة.

● أن يدرك أن المسئولية الاجتماعية له فى ضوء ظروف مصر تستلزم مساهمته فى «رفع كفاءة الحياة فى مصر».. وهذا بدوره يستلزم درجة عالية من المزج والتوحد فى العلم والتكنولوجيا.. فالمعرفة فى مصر يجب أن تكون من أجل حسن استخدام المعرفة العالمية (علمية وتقنية) من أجل تطوير وجه الحياة على أرض مصر.. وفى هذا الإطار من المتوقع بعد هضم واستيعاب المعرفة العالمية التوصل إلى معرفة محلية علمية وتقنية جديدة هناك حاجة مصرية إليها.

● أن يدرك حاجته وحاجة مصر إلى حسن استخدام الإمكانيات العلمية الوطنية فالمعامل والدوريات والخبرات كلها مصرية وطنية ينبغى تعظيم الفائدة منها بفتحها - بنظام - على بعضها البعض.

● أن يثق بكفاءته وبدوره التاريخى الذى لا يقل فى تقديرى عن دور «المقاتل المصرى فى حرب أكتوبر».. وليدرك العالم المصرى أنه هو الشخصية المنوط بها - تاريخيا - رفع قدرة الإنسان المصرى على

«التنمية الذاتية للوطن» وليس الاعتماد الأساسى على الديون أو على الخبرة الأجنبية.. بمعنى أنه منوط إليه الاستخدام المعرفى الخلاق للإمكانيات المصرية (بحيث تتعظم القدرة الذاتية على حل المشكلات والتنمية) وتنمية ثقة المصرى بنفسه وبمعنى وجوده وبالتزامه بقيم خلقية وسلوكية عليا.

ونلاحظ أن كل إشاراتنا السابقة تنطلق من خاصية رئيسية هى «النضال» وهى خاصية ربما ليست مطلوبة على الإطلاق عند علماء البلدان المتقدمة..

مما سبق نستنتج أن هناك حاجة إلى إحدث توجه «علمى» «نضالى» «جماعى» من العلماء المصريين بشأن مسئوليتهم الاجتماعية تجاه التنمية.. وهو أمر جدير بأن يكون موضوعا للنقاش وتبادل وجهات النظر والاقتراحات حتى يحدث التوجه الجماعى للعلماء المصريين على أحسن وجه ممكن.

(٧)

الثقافة العلمية من منظور منظومى

المنظور المنظومى للأشياء يكفل إمكانية التعرف ليس فقط على المدخلات والمخرجات الخاصة بهذه الأشياء، وإنما أيضا على حركيتها الداخلية. إن تطبيق المنظور المنظومى على «الثقافة العلمية» يكشف لنا أهميتها الحركية كمفهوم وكممارسة ويكشف عن التقاطعات والعلاقات مع ثقافات ومنظومات أخرى، منها ما يختص بـ «الانضباط»، ومنها أيضا ما يختص بـ «التقدم».

إننا نظلم أنفسنا كمجتمع ونظلم الثقافة العلمية ما لم نتعامل معها من المنظور المنظومى. إن حصر التعامل مع الثقافة العلمية فى كونها شيئا أقرب لأن يكون قائما بذاته (تبسيط العلوم - المنهج العلمى - الفكر العلمى.. الخ) أمر يؤدى إلى اعتبار الثقافة العلمية جزيرة منعزلة لا تتأثر بالبيئة الخارجية من حولها ولا تؤثر فيها، وهذا محال. وأما التعامل مع الثقافة العلمية من منظور منظومى فإنه يساعد على الاقتراب الموضوعى من وضعيتها.. العوامل المؤثرة فيها.. الإيجابيات والسلبيات فى المناخ المحيط بها.. التحديات التى تواجهها.. الانعكاسات الممكنة لها على المجتمع ككل.. الخ..

المسألة إذن أكبر من مجرد أن نهتم بتعريف الثقافة العلمية وأن ندلل على أهميتها. إن المنظور المنظومى يتطلب أن نتعامل مع الثقافة العلمية باعتبارها منظومة صغرى داخل المنظومة الثقافية العامة والتى هى جزء من حياة المجتمع ككل.. جزء له أبعاده المنظومية المتداخلة أفقيا ورأسيا مع بقية المنظومات (منظومة السياسات العامة.. منظومة الإنتاج.. منظومة التعليم.. منظومة الفنون.. منظومة الاقتصاد.. منظومة الصحة.. منظومة القيم.. الخ.. الخ).

وفى الوقت نفسه فإن الثقافة العلمية كمنظومة تتضمن داخلها منظومات أصغر منها (منظومة تبسيط العلوم.. منظومة الإعلام العلمى.. منظومة النشر العلمى.. منظومة الرحلات العلمية.. منظومة القيم العلمية.. الخ.. الخ)

ولأن هدفنا الحالى ليس التناول المنظومى المتكامل للثقافة العلمية (وهو أمر يستحق تناولا خاصا)، حيث نهدف – فى إطار المناقشات الجارية – فقط إلى جذب الانتباه لأهمية التناول المنظومى للثقافة العلمية وخطورة تجنب هذا التناول، فإننا نكتفى هنا بالإشارة، وباختصار شديد، إلى «ملمح» منظومى واحد وهو أن الثقافة العلمية نتاج مباشر لعدة مدخلات من أهمها «ثقافة الانضباط»، وأنها ذاتها (أى الثقافة العلمية) مدخل إلى «ثقافة التقدم».

إن اقتراب الإنسان العادى منذ طفولته من الاعتبارات والمفاهيم التى تتضمنها الثقافة العلمية (مثل: المنهج – الشك – الموضوعية – النزاهة – الملاحظة العلمية – الفروض النظرية الخ.. الخ) يتأثر إلى حد كبير بالمسار

المجتمعى حوله. فى هذا الخصوص نلحظ أنه كلما كان هناك انضباط مجتمعى فى القيم المعلنة وفى الأداء، نشأ الفرد على ثقافة الانضباط، وبازدهار ثقافة الانضباط يستطيع الفرد بدون ألم أو خسارة التمييز بين الصحيح والخطأ فى الممارسات الحياتية (مثل: اتباع إشارات المرور، ومتطلبات التعيين والترقى، واحترام الوقت، والتزام أساتذة الجامعات بمواعيد المحاضرات.. الخ)، وبالتالى تزداد قدراته على استيعاب وتجسيم الحاجة إلى مفاهيم واعتبارات الثقافة العلمية (مثل: المنهج السليم فى التفكير)، وتزداد قناعته بارتباط هذه المفاهيم والاعتبارات برقية ورقى مجتمعه.

وهكذا، بقدر وجود وانتشار ثقافة الانضباط ينمو أدراك الحاجة إلى الثقافة العلمية. وبمعنى آخر يمكن القول أن المنشطات والمثبطات الخاصة بالثقافة العلمية تنشأ من خلال ما يتم تراكمه يوما بعد يوم داخل الإنسان العادى من أفكار وأحاسيس والتزامات بخصوص انضباطات الشارع والتعليم والإعلام والصحة والرياضة.. الخ. وفى غيبة ثقافة الانضباط تتضاءل الحاجة إلى الثقافة العلمية حيث على الفرد أن يبحث «براجماتيا» عن ثقافة أخرى تؤدى إلى تسهيل أمور حياته (ثقافة العلاقات الخاصة والسمسرة والخرافة والبلطجة وشيلنى وأشيلك.. الخ.. الخ).

وفى الجانب الآخر يلاحظ أنه فى ازدهار الثقافة العلمية تنشيط لتوجهات وآليات ثقافة التقدم والتى يمكن أن تتضمن القدرة على اكتشاف الذات – إمكانية استيعاب الجديد المتقدم عند الآخرين والبدء

من حيث انتهى من هم أكثر تقدما – الأفضلية للمصلحة العامة وتقليل الفاقد العام فى الوقت والجهد – نبذ الفئوية والطائفية – التنوع – استحسان التغيير – الكرامة لكل نبى فى وطنه – ارتفاع القيمة المضافة للعمل العلمى.. الخ.

وختاما نود التأكيد على أمرين هامين من الناحية المنظومية بخصوص ما تناولناه عن الثقافة العلمية. أولا، أن العلاقة بين الثقافة العلمية وكل من ثقافة الانضباط وثقافة التقدم هى علاقة تبادلية التأثير. ثانيا، أن متطلبات التطور المجتمعى تفرض أولوية تعميق ونشر ثقافة الانضباط والثقافة العلمية عند الأطفال وكذلك عند القيادات فى وحدات العمل.

(٨)

ما بعد كتاب د. أسامة الباز

الإبداع مشروعنا للقرن الـ٢١

رغم أن لكتاب «مصر فى القرن ٢١ : الآمال والتحديات» أهمية كبيرة بالنظر إلى موضوعه وبالنظر إلى شخصية محرره (د. أسامة الباز) وبالنظر إلى الرصيد المعرفى للمشاركين فى تأليف الكتاب وبينهم أقطاب فى الفكر والتخطيط والسياسة والتعليم الجامعى.. إلا أن الأهمية الحقيقية لهذا الكتاب تعود – من وجهة نظرنا – إلى ثلاث نقاط رئيسية :

١ – قضايا استراتيجية وردت بشكل غير مباشر فى ثنايا الكتاب.

٢ – قضايا لم يتطرق إليها الكتاب بينما يدفع عنوان الكتاب لضرورة معالجتها.

٣ – مخرجات للكتاب فى حاجة للاستكمال.

وفيما يلى سنعرض لهذه النقاط فى إيجاز.

أولاً: ست قضايا هامة جدًا وردت فى ثنايا الكتاب – بشكل غير مباشر فى الأغلب – ونعتقد أنها ذوات وزن وحرج استراتيجيين بحيث أن درجة النجاح فى إدارة كل منها وعلاقاته ببقية القضايا تنعكس مباشرة على قدرة ومستقبل مصر فى القرن القادم.

هذه القضايا الاستراتيجية فى حاجة إلى معالجات سياسية من الضرورى أن تكون طويلة المدى وأن ترتكز على مناهج وآليات البحث العلمى.. ويمكن الإشارة إلى هذه القضايا كما يلى:

١ - خصوصية الموارد البشرية فى مصر:

تتصف الموارد البشرية فى مصر بخصوصيات هامة من أمثلتها:

- تركز نسبة كبيرة من السكان فى فئة صغار السن حيث يبلغ من تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا حوالى ٤٠٪ من السكان، ومن تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا حوالى ٦٧٪ من السكان.
- ارتفاع معدل الأمية عند النساء إلى حوالى ضعف المعدل عند الرجال.
- عظم المعاناة النفسية والجسدية التى تعيشها المرأة المصرية من خلال محاولتها التوفيق والتوازن بين أدوارها المتعددة خارج وداخل البيت.
- هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر عنه فى معظم الدول العربية.
- وجود قوة ضاربة من المتعلمين (مليون من الجامعيين وأكثر من مليونين من الفنيين والإدارة المتوسطة).

ومن الواضح أن كل هذه الخصوصيات تحتاج إلى انتباه سياسى شديد وإلى معالجات استراتيجية خاصة جدًا.

٢ – ضعف الأداء الإدارى والقيادى فى المؤسسات العامة والخاصة:

ويربط الكتاب بين هذا الضعف من جهة وسلبيات أخرى مثل التسيب فى معالجة المشكلات وهدر الأموال وتعطيل المصالح فضلاً عن الانحرافات المالية والإدارية من جهة أخرى (وهى أمور أقرّ بها وبسطوتها د. عاطف عبيد وزير التنمية الإدارية فى أهرام ١٩٩٤/٩/٩). ويعزى هذا الضعف إلى أسباب منها – كما جاء فى الكتاب – «اتباع الدولة لسياسة عامة توازن بدقة بين السلبيات والإيجابيات بتحيز واضح لاعتبارات الأمن والاستقرار».

والسؤال الهام هنا إلى أى حد ترتكز مثل هذه السياسة العامة على أسس علمية؟، وهل هذا هو الاختيار الوحيد رغم الإمكانيات البشرية العظيمة الكامنة فى مصر والتى تجعل من أبنائها (بدءًا من كبار الأساتذة والعلماء والمهندسين وحتى صغار العمال والفلاحين) وقودًا للتنمية فى بلدان أخرى كثيرة؟!!

٣ – الديمقراطية؛ وضعيتها ومستقبلها:

لقد عرض الكتاب لكثير من الخصوصيات السلبية والإيجابية بشأن الرأى الشعبى العام وتقاليد وتطورات العمل السياسى الوطنى وقوة المجتمع المدنى ومفهوم الشرعية الناقصة؛ وطرح الكتاب السؤال القضية (أو المعضلة) بإيجاز وبلاغة شديدين، والسؤال هو «هل يسمح النظام الديمقراطى بأن تستخدم الديمقراطية وإجراءاتها لتقويض هذا النظام من أساسه؟».

وفى تقديرنا يعتبر إبراز هذا السؤال على السطح بشأن التأمل الفكرى لمسيرة مصر إلى القرن الواحد والعشرين أمرًا حميدًا.. وفى تقديرنا أيضًا أن مصر بثقلها التاريخى وعمقها الحضارى تختلف بخصوص محاذير الديمقراطية عن النماذج الحرجة الموجودة فى دول العالم الثالث حيث نعتقد أن مشكلات الديمقراطية فى مصر تتجه لأن تتمركز ليس حول القوى السياسية أو النزعات الأيديولوجية ولكن حول ما يمكن تسميته «الكفاءة النسبية للديمقراطية بين أفراد المجتمع».. إذ رغم إتاحة الديمقراطية فإن اختلاف الأوزان النسبية للأفراد والجماعات يؤثر فى كفاءة ومخرجات القدر المتاح لهم من الديمقراطية.. فيمكن مثلاً أن ينال فرد واحد من ممارسة الديمقراطية ما يعجز فى المقابل أن يناله ألف فرد آخرين نتيجة للاختلاف فى الوزن النسبى لهذا الشخص الواحد عن الوزن النسبى للألف مجتمعين.. ما هى العوامل المؤثرة فى اختلاف الكفاءة النسبية للديمقراطية بين الأفراد والجماعات فى مصر؟.. ما هى الآثار والانعكاسات الإيجابية والسلبية لهذه الاختلافات؟.. وكيف يمكن (أو كيف يجب) ترشيد هذه المسألة من منظور تحديات وآمال مصر فى القرن الواحد والعشرين؟.

٤ – الإعلام المصرى كدور وقضية:

ورغم أن الكتاب لم يفرد للإعلام تدولاً خاصًا إلا أن من يقرأ الكتاب بذهن نشط يستكشف مواجهة بين دور «الإعلام كجهاز لضخ المديح والإعجاب» ودوره فى «مساعدة أصحاب القرار على إدراك حقيقة

المشاكل القائمة والمسارات والحلول الممكنة»، وتتبلور المسألة أكثر إذا ما وصل التساؤل بخصوص الإعلام إلى دوره وقدرته بشأن مساعدة الرأى العام الشعبى على الاستيعاب والفهم والتعامل مع أنماط الصراعات الراهنة فى المجتمع المصرى - كما عرضها الكتاب - وهى الصراع الثقافى (بين أنصار فصل الدين عن الدولة وأنصار تيار الإسلام السياسى)، والصراع السياسى (بين أنصار سيطرة الدولة وأنصار التعددية الديمقراطية)، والصراع الاقتصادى (مع وضد حرية السوق). إن علاقة الإعلام بهذه الصراعات علاقة مباشرة فما هو التوصيف الإيجابى الممكن لهذه العلاقة؟.. وما هو حال الممارسة القائمة؟..

٥ - تنبؤات هامة:

يحتوى الكتاب فى طياته عددًا من التوقعات التى طرحت بشكل مباشر وتشكل فى تقديرنا موضوعات جديرة بالبحث، وذلك مثل:

- «توقع حركات احتجاجية متعددة يقوم بها الشباب نتيجة شعوره بجمود الأجيال القديمة وتشبثها بالسلطة»..
- «تقادم مهارات الإنسان مع الزمن واحتمال أن يغير الإنسان عمله أكثر من خمس مرات فى خلال عمره».. الخ.

إن أهمية هذه التوقعات تعود إلى مفهوم «التغيير كأداة استقرار» فى هذا العالم، أكثر مما تعود إلى التوقعات فى حد ذاتها.

٦ – مصر «النموذج»:

وإذا كان الكتب قد أشار إلى أن العرب يتطلعون إلى مصر القوية عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا، وأن قيادة مصر تبدو فى قدرتها على «بناء النموذج» الذى يستقطب سواه؛ فإن النموذج الجدير بأن تتطلع مصر إلى بنائه (طبقًا لمعايير تاريخية ومتطلبات موضوعية) يرتبط ليس فقط بالعرب وانما أيضًا بالعمق الأفريقى وبدول الجوار. وفى تقديرنا هناك «لحظة تاريخية» تنتظرها مصر ويجب أن «تسعى» إليها وهى بزوغ مشروع حضارى خلاق خاص بها – أشار إليه الكتاب – ومرتبط بثقلها كنموذج إقليمى تاريخى. وربما تمثل هذه اللحظة التاريخية الربط الموضوعى والطبيعى بين مصر والكوكبية.

ثانيا: قضايا لم يتطرق إليها الكتاب:

ولأن الكتاب هام جدًا فإن التفاعل الإيجابى معه يكشف الحاجة إلى ضرورة تناول قضايا هامة أخرى كنا نأمل أن يعالجها الكتاب نسرد بعضها فيما يلى:

١ – دور الدولة ومدى أهمية الأداء الحكومى

فى استكشاف التحديات والتعامل معها وفى تنظيم الأفعال الخاصة بالآمال وهل تقتضى ظروف مصر خصوصية ما فى هذا الصدد تميز مسارها فى إجراءات وتفاعلات العولمة؟ وإذا كان لنا من ملاحظات أولية هنا فإن التراث التاريخى الوطنى الطويل لمصر عنصر يجب استيعابه واستغلاله بكفاءة فتكون الوطنية المصرية عامل قوة فى تفاعل مصر مع العولمة بحيث

ننتبه إلى أن «الوطنى» فى حالة مصر بالذات يتوافق ولا يتناقض مع «العالمى» وأن هناك حاجة إلى حركية فكرية وطنية جديدة (العربى - ١٣ مارس ١٩٩٥) (أنظر الفصل العاشر فى هذا الكتاب).

٢ - القيم والمعايير والمؤشرات:

فى عصر المعلومات والتحولات الكيفية والمؤشرات الكمية تكون هناك ضرورة لتناول كيفى وكمى خاص بالقيم والمعايير والمؤشرات الحياتية كما يأملها المصريون أن تكون فى القرن الحادى والعشرين؛ وهذا أمر لم يتطرق إليه الكتاب.. فعلى سبيل المثال ما هو المستوى المأمول لمتوسط دخل الفرد فى مصر عام٢٠٢٠؟. هل يمكن تحديد هدف قومى فى هذا الخصوص؟ وهل سنختار له أن يطاول نظيره فى سويسرا (مثلاً) كما فعلت سنغافورة من قبل؟.. وهل؟.. وهل؟.. وباختصار هل من معايير متطورة محددة - كمًا وكيفًا - يجب أن يطمح إليها المصريون فى مدى زمنى منظور؟

٣ - الطريق إلى التقدم التكنولوجى المصرى:

لأن التكنولوجيا هى الآلية الرئيسية للتقدم، ولأن التطور التكنولوجى يتسارع بعجلة متزايدة، ولأن آليات العولمة تقود إلى تهميش غير القادرين تكنولوجيا فإنه من الخطورة الإبطاء فى اعتبار «التقدم الأسى» exponential growth هو المنهاج الضرورى للتواصل مع المستقبل (راجع دراستنا بعنوان التقدم الأسى فى كتاب الثورة التكنولوجية الطريق إلى مصر القرن ٢١ - تحرير د. محمد السيد سعيد،

وكذلك «التقدم الاسى» فى سلسلة كراسات مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – ١٩٩٨). ويبقى فى هذا الخصوص أن التقدم الأسى المصرى فى مجال التكنولوجيا مسألة مصيرية تستحق الانتباه والإسراع إلى معالجات خاصة.

ثالثًا: مخرجات فى حاجة للاستكمال (أو آليات للوصل بين الفكر والممارسة):

يكمن سر التقدم فى أى مجال فى العلاقة التبادلية بين الفكر النظرى والممارسة فكلاهما يقوى الآخر ويطوره . وبدون هذا الوصل ثنائى الاتجاه بين الفكر والممارسة يضعف كل منهما ويصل إلى طريق مسدود، وخلاصة ما نود طرحه فى هذا الشأن بخصوص كتاب «مصر فى القرن ٢١» أن هناك حاجة إلى أمرين رئيسيين كمخرجات لهذا الكتاب.

الأمر الأول هو الانتباه إلى أن مناهج اكتشاف التحديات والتغلب عليها وتحقيق الآمل فى القرن ٢١ لا يمكن أن ترتكز على الطرق العادية الجارية فى الفهم والعمل والتقييم فهناك حاجة أساسية وتاريخية إلى اللجوء إلى طرق غير عادية تقوم على فكر غير عادى وممارسات غير عادية (ولنقتد بأصالة وعمق اجتهادات وممارسات حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣)، ولنتذكر دائمًا أن الزمن القادم زمن غير عادى (وذلك بحكم تسارع تطورات العلم والتكنولوجيا وعجلة انعكاساتهما الاقتصادية والسياسية).

وأما الأمر الثانى فهو أن أهمية الكتاب المذكور تبلغ الحد الذى ينبغى معه أن تهتم دور التعليم ووسائل الإعلام والاتحادات والنقابات..

الخ.. الخ بمناقشته والاهتمام بالقضايا التى طرحها والتى لم يطرحها بخصوص كفاءة مصر فى القرن ٢١ بحيث يؤدى ذلك إلى:

(أ) رفع إمكانيات الحس الوطنى national sense فى معالجة التحديات والآمال.

(ب) التوصل إلى رأى عام مستنير من أجل «برمجة» مواجهة التحديات وتحقيق الآمال.

(جـ) التمهيد لمشروع قومى يكون هو (أو يرتكز على) تحريك الإبداع المجتمعى المصرى.

وختامًا، كل التقدير لمحرر الكتاب (د. أسامة الباز) ولمؤلفى فصوله (الأساتذة والدكاترة إبراهيم حلمى – السيد يس – على الدين هلال – وليم قلادة – مصطفى الفقى – عبد الرازق عبد الفتاح – محمد غلاب حسن حنفى – أحمد فخر – مديحة الصفتى – أشرف غربال – محمود توفيق) وللناشر (الأهرام).

(٩)

طريق إلى مصر الأفضل

رغم أن البحث عن الأفضل هدف إنسانى عام يستمر ويتواصل على الدوام .. إلا أن سؤال البحث عن الأفضل بالنسبة لمصر يتعدى ذلك التناول التقليدى ويمثل فى حد ذاته مشكلة استراتيجية مصيرية بالنسبة لمصر والمصريين .

لماذا رقم ١١٢ ؟

والأسباب كثيرة .. منها :

١ – ان مصر جديرة بأن تكون أفضل كثيرا جدا عما هى عليه .. ليس فقط لمكانتها التاريخية والحضارية ، وإنما ببساطة جدا لأن دولا أخرى أقل منها حظا فى (المعطيات) تقدمت وصارت نمورا .

٢ – أن الأفضلية معناها التطور النوعى .. والمتنبهين فى العالم كله وفى بعض دول الجوار يعرفون أن التصور النوعى يعتبر تقدما رأسيا ، وأنه يحدث فقط بضمان استيفاء التقدم الأفقى لاحتياجاته .. ويعرفون أيضا أن الذى ستيخلف عن التطور النوعى فى القرن الحادى والعشرين (التسارع العلمى والصراع التكنولوجى) سيفقد امكانية الاستمرار . ونحن فى مصر – وللأسف – ندرك بعض الأهمية للتقدم الأفقى فقط كردود

أفعال للكوارث مثل التعليم وتنمية الصعيد (فى مقابل الإرهاب) ، ومثل أهمية التخطيط العمرانى (فى مقابل السيول) .. الخ . لكننا عمليا لا ندرك التقدم الرأسى، لا ضرروته .. ولا الطريق المستقيم إليه .. وإلا ، فمن يستطيع (شخص أو جهة) أن يحدثنا بطريقة كمية – مثلا – عن تطور المحتوى التكنولوجى للصناعة المصرية منذ عشرين عاما .. مرورا بالحاضر .. ووصولا إلى ما سيكون بعد عشرة أعوام. ذلك إذا كنا نعيش من خلال استراتيجيات وخطط حية .. نفس السؤال يمكن توجيهه بالنسبة لمجالات أخرى .

٣ – أنه بالرغم من بعض الإنجازات هنا أو هناك (فى أمور اقتصادية أو فى التعليم أو فى بعض الخدمات مثل التليفونات والصرف الصحى.. الخ) ، إلا أن المستوى النسبى لقدر وسرعة تحقيق هذه الإنجازات وتكلفتها بالمقارنة بالإمكانيات الكامنة وبسرعة التقدم من حولنا، كل ذلك يجعل من القناعة بالأداء العام فى مصر خطر هائل على حياتنا ومستقبلنا وتأخر كبير فى الإدراك ، فترتيب مصر فى التنمية البشرية يأتى رقم ١١٢ على مستوى العالم .. بينما تأتى إسرائيل رقم ١٩ وإيران رقم ٧٣ ، بل إن مصر تأتى بعد ١٤ دولة عربية ولا تسبق من العرب غير ست دول هى جزر القمر وموريتانيا وجيبوتى والصومال واليمن والسودان . وطالما نعيش محاولة إرساء السلام فى المنطقة تجدر بنا الإشارة إلى تقارير اقتصادية سويسرية تتوقع أن يكون لإسرائيل فى المستقبل المرتبة الثالثة على مستوى العالم بالنسبة لعامل القدرة التنافسية بعد كوريا والصين

وقبل اليابان وأمريكا وألمانيا وغيرهم .. ، ولنتذكر إذن أن السلام يحتاج لتقدم اقتصادى تقنى تنافسى رادع .

٤ – وأما السبب الرابع فإنه يكمن فى حقيقة مزعجة جدا وهى أنه بالرغم من أن أبناء مصر فى كل مكان فى العالم يساهمون فى جعله أفضل جدا عما هو عليه ويفعلون ما كانوا يتمنون فعله لبلدهم مصر ، إلا أن إمكانيات المصريين على أرض مصر لا تستغل الاستغلال المناسب .. ، فإلى متى يستمر هدر وتغريب واحباط وسوء (أو عدم) استغلال الامكانات البشرية العظيمة لأبناء مصر ؟

ملامح التقاعس

وبالإضافة لبعض الملامح والآليات المتضمنة فى الأسباب السابق ذكرها ، فإننى أود جذب الانتباه لبعض الملامح والسلبيات الأخرى :

١ – الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الأغلبية ، هل يشغل بالها (مثلا) قضية مثل استراتيجيات العلم والتكنولوجيا أو قدرات البحوث والتطوير على أرض مصر ، وهل حدث مثلا إجراء مجسم وفعال فى مثل هذه القضايا داخل البرلمان المصرى (مجلس الشعب) ؟ . للعلم جميع الأحزاب والبرلمانات فى الدول المتقدمة أو التى تسعى للتقدم لديها استراتيجيات وخطط ومتابعات متواصلة بشأن مثل هذه المجالات .

٢ – القضايا العالمية ذات الأهمية الاستراتيجية المصيرية على التنمية أو الأمن القومى فى مصر (مثل الجات) ، لماذا تظل معالجاتها فى نطاق حجرات بيروقراطية حكومية ضيقة ولا تتحول إلى قضايا قومية أو قضايا

رأى عام إلا فى وقت متأخر جدًا (وأحيانا بعد فوات الأوان) ! .. ففى حالة الجات - على سبيل المثال - بدأت المسيرة العالمية فى الأربعينات ، وكانت تتشكل مساراتها علنا فى دورات متتالية حتى وصلت فى النهاية إلى دورة أورجواى . ولم نتنبه نحن أثناء ذلك أن العالم (ودورة أورجواى شاهد) يتحول إلى استراتيجيات «التقدم الصناعى النوعى والتصدير» وليس التقدم الأفقى وسد الاحتياجات المحلية ..

٣ - بينما نلحظ أن اهتماما وجهدا كبيرين للعديد من الوزراء وكبار المسئولين موجه للأعمال ذات الصفة الإعلامية مثل افتتاح الندوات والمؤتمرات والمقابلات التليفزيونية فإن الاهتمام متدن بالأمور الأهم والأكثر قيمة وخاصة الفكر الاستراتيجى لهؤلاء المتخصصين فى مجالات تخصصاتهم وكذلك الاهتمام بقضايا (الأطراف) الجغرافية والاجتماعية فى مصر (نقصد بالأطراف أعماق الريف والصعيد .. وكذلك الطبقات المهمشة بالنسبة للاحتياجات الأساسية كالصحة والطعام والسكن والتعليم .. والاستحمام ، حيث لا يفوتنا الإشارة بدون حرج إلى ما امتلأت به الشوارع مؤخرا بما يمكن تسميته (الإنسان الضال) .

٤ - وأما عن المجاملات والمظهرية وسوء استخدام العلاقات الشخصية ، فلقد تفشت هذه السلوكيات وتداخلت مع الإدارة واختيار القيادات واتخاذ القرارات وأدت إلى الانعكاسات السلبية التالية :

(أ) انقلاب هرم القيادات التنفيذية فى مصر بحيث يمكن الإشارة إلى ظاهرة وهى أن العديد من القيادات التنفيذية ليسوا هم الأكفأ والأجدر بالقيادة .

(ب) اجهاض أو تشويه النماذج الوطنية المشرفة (أفرادا ومؤسسات) .

(جـ) حجب الحقيقة أو بعضها عن القيادة السياسية من ناحية ، وعن الشارع المصرى من ناحية أخرى .

والسؤال أليس من الطبيعى أن تقهر هذه السلبيات إمكانية عظيمة بأن تكون مصر أفضل ؟

طريق التحول

من الضرورى عند محاولة الإجابة عن هذا السؤال إدراك ما يلى :

(أ) أن لا فرد بشخصه مهما بلغت عبقريته يستطيع وحده رسم هذا الطريق .

(ب) أن هذا التحول ينبغى أن يكون منظوميا .. بمعنى أنه ليس مجرد خطة على ورق أو دفعة عاطفية ، وإنما (منظومة) مجسمة لها أهداف ومستويات وآليات وفاعليات .. الخ .

(جـ) وأن هذه المنظومة لن تكون فعالة دون أن تكون واضحة وعادلة ، فقد ثبت فى داخل مصر وفى كل مكان من العالم إن الإنسان المصرى – كفرد أو فريق – يكون عبقرى الأداء إذا كان جزءا من منظومة واضحة وعادلة .

وهكذا ، فإن جملة ما نستطيع طرحه هنا هو فقط توجهات تساهم (مع توجهات آخرين) فى اكتشاف الطريق إلى (كيف تكون مصر أفضل جدا ؟) .

التوجه الأول : تكوين رأى عام وطنى ضاغط ضد الفساد ، وذلك عن طريق متابعة الفساد وكشفه ودعم القيم الوطنية والأخلاقية الأصيلة ، وكذلك دعم الجهود والنماذج المناهضة للفساد على كل المستويات . والأمر يحتاج فى تقديرى إلى (ترابط) بين الوطنيين المستنيرين فى مقابل (تواطؤ) القلة من المنافقين وذوى الفاعلية الكبيرة بسبب مناصبهم وحمية ترابطات المصالح الفردية (راجع - التعامل المنهجى مع ظاهرة الفساد - الأهرام ٩٤/١١/١١) وربما يبدأ هذا الترابط من خلال جهود وأنشطة للأحزاب والجمعيات الأهلية وصالونات الفكر . وفى ظنى أن نشأة جمعيات أهلية لمحاربة الفساد ليس بأمر غريب ، بل نحن فى مصر فى أشد ما نكون حاجة إلى مؤتمر وطنى (علمى) عن محاربة الفساد (ملحوظة : صار لمحاربة الفساد مؤتمرات دولية) .

التوجه الثانى : بناء تراكم معلوماتى فكرى عن كل الآراء التى ظهرت وتظهر فى شكل مقالات رأى أو دراسات وتقارير خبراء أو توصيات مؤتمرات بشأن الإصلاح والبناء وحل المشكلات فى مصر .. وهناك حاجة فى هذا الخصوص للتعاون بين مؤسسات مثل جهاز التعبئة والإحصاء وجهاز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وكذلك مراكز البحوث الاستراتيجية .

التوجه الثالث : الحاجة إلى الاستفادة المنظمة ببصيرة خلاصة مصر من جهابذة الفكر والعلم وذلك عن طريق إقامة تنظيم أمثل لاستيعاب التفاعل الجماعى الممكن لرؤاهم وأفكارهم وآرائهم وقدراتهم بشأن (تحدى) تحول مصر إلى الأفضل جدا فى السباق العالمى للتقدم . ولقد اقترحت

طريقة للاستفادة المنظمة بامكانات العلماء والمفكرين(طريقة ٥ × ٥ × ٥) ، (أنظر الفصل التالى).

وتتلخص الطريقة فى تشكيل منظومى من حوالى ١٥٠ عالما ومفكرا مصريا يعملون جماعيا فى أطر علمية معرفية محددة بهدف تقديم استراتيجية علمية لتطوير مصر تكون بمثابة العون والوعاء الاستشارى لرئيس الجمهورية فى (معركة) التوصل إلى القدرة الفذة على صنع مصر كنمر كبير ومنافس قوى دوليا وإقليميا .

وختاما ، أعتقد أن العتب الحقيقى يكون دائما على الأكبر والأعرف .. والأكبر مؤسسيا (فى تقديرى) هو رئيس الجمهورية، والأعرف هم جهابذة الفكر والعلم: وفيهما (الرئيس وجهابذة الفكر والعلم) أمل كبير ، وإليهما وإلى كل مصرى تواق لأن تكون مصر أفضل جدا نتوجه بالأمل .

(١٠)

نحو حركية فكرية وطنية جديدة

يُعد الأستاذ محمد حسنين هيكل ككاتب وصحفى مصرى شخصية وظاهرة متميزة على المستويات المحلية والعربية والعالمية ، وهو بين الحين والآخر يطرح بعض الرؤى التى تجذب الانتباه العام فى مجالات القضايا الوطنية والإقليمية ، وفى عام ١٩٩٤ على وجه الخصوص (وربما لأنه العام الخاص بمتغيرات دولية عولمية قاسية على رأسها توقيع اتفاقيات التجارة العالمية «الجات») صدر عن الأستاذ هيكل أربع وثائق رأى بخصوص مصر والأوضاع المحيطة بها إقليميا ودوليا ، تبعها بوثيقة خامسة فى يناير ١٩٩٥ . لقد أطلقنا على هذه الكتابات (أو الوثائق) الخمس ظاهرة هيكل ٩٥ ، وعقبنا عليها برؤية نشرت عام ١٩٩٥ تحت عنوان «نحو حركية فكرية وطنية» ،وقد تضمنت هذه الرؤية اقتراح محدد لكيفية الاستفادة القصوى من كبار نخبة المفكرين والعلماء وأصحاب الرأى فى إطار التواصل العميق مع إمكانيات وطموحات الوطن والمواطنين، وذلك تحت الرعاية المباشرة لرئيس الجمهورية . وفيما يلى هذه الرؤية أو هذا الرأى .

من الضرورى الانتباه إلى أن محاضرة الأستاذ هيكل عن (الأحوال فى بر مصر) – يناير ٩٥ – تمثل الوثيقة الخامسة على مدى الشهور العشرة

بخصوص نفس الموضوع (مصر والأوضاع المحيطة بها اقليميا ودوليا) وقد كانت الوثائق الأربع الأولى كالتالى :

١ – أقباط مصر ليسوا أقلية وإنما جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصرى (الأهرام ٩٤/٥/٢٢).

٢ – حوار كتبه الأستاذ محمود المراغى (العربى ٩٤/٧/٢٥) .

٣ – نص محاضرة فى افتتاح مؤتمر الإدارة العليا فى الإسكندرية (الأهرام ٩٤/١٠/٢٩) .

٤ – حوار فى تليفزيون لبنانى (العربى ٩٤/١٢/١٢) .

مفترق طرق

وتمثل الرؤى المطروحة فى الوثائق الخمس ما يمكن أن نطلق عليه (ظاهرة هيكل ٩٥) حيث يطرح فى نهايتها أهمية خاصة بعام ١٩٩٥ كمفترق طرق فى العمل الوطنى . والحقيقة أن ظاهرة هيكل ٩٥ ملحة وحادة وتستحق التفاعل المنهجى معها وهو أمر يضيق حيز المقال الحالى عن تناوله ، لكننا هنا سنكتفى فقط بعنونة الخصائص والملامح والتوجهات الرئيسية التى تميزت بها رؤى الأستاذ هيكل من خلال الوثائق الخمس وبعدها نعرض لما نتصوره اقتراحا مكملا لرؤى الأستاذ هيكل فى إطار العمل الوطنى الممكن .

أولا : الخصائص والملامح والتوجهات الرئيسية لظاهرة هيكل ٩٥ :

لقد تميزت هذه الظاهرة بالخصائص التالية :

١ – الموقف الأيديولوجى الواضح والبسيط.

٢ – الكشف عن عيوب وتناقضات رئيسية فى الأوضاع على المستويات المصرية والعربية والدولية .

٣ – الالتزام بالتعامل المنهجى المؤسس على أبعاد علمية فى فهم التناقضات والقضايا (مثل السلام الاجتماعى – ظاهرة الإرهاب – مراكز القوى – متطلبات إدارة السياسة) .

٤ – القدرة على رؤية الجزء الملوء من الكوب (ونعنى بذلك الإمكانات والتوجهات التى تصنع الأمل وتدفع إلى العمل) .

٥ – القدرة على طرح مسار بديل .

٦ – تقديم تعبيرات ذات مدلولات فكرية قاسية الجمال والمعنى (مثل قوله حتى لا يكون التعاقب فى رئاسة الجمهورية بين رجل واحد ورجل واحد آخر يختاره هذا الرجل الواحد) وقوله (أى محاولة للسباق مع الأيام لابد أن تبدأ من تغيير واسع فى قيادة السلطة التنفيذية) .

ثانيا : الانعكاسات الممكنة والتوجهات المكملة للعمل الوطنى :

فى هذا الخصوص أود جذب الانتباه إلى ما يلى :

١ – أن (ظاهرة هيكل ٩٥) تمثل تجسيدا ملتزما لتوجه عام فى شعور الناس وفكر المثقفين .

٢ – أنها قد جاءت – إلى حد ما – فى الوقت المناسب حيث مصر على أبواب (بل بدأت تعيش) تحديات إقليمية ودولية تستلزم تفعيل أمثل لإمكانيات العمل الوطنى بحيث ترتفع كفاءته إلى أعلى حد ممكن .

٣ – أن قول هيكل (الرئيس هو الرئيس) يعكس ليس فقط شفافية وبصيرة وحكمة وإنما أيضا الأهمية التاريخية للدور الملقى من الشعب ومثقفيه على عاتق الرئيس مبارك .

٤ – أنه من الخطأ تصور أن التفاعل المنهجى مع «ظاهرة هيكل ٩٥» يكون مجرد مزيد من المقالات والحوارات ، فالمقالات والحوارات موجودة من قبل ولن تتوقف أبدا ، لكن الجديد فى هذه الظاهرة هو أنها تشير إلى الأزمة باعتبارها مرحلة واجبة الانتهاء ، وأنها تلقى الضوء على توقيت وآليات الخروج من الأزمة بل وتبحث فى توزيع الأدوار والواجبات .. وفى تقديرى أن هذه الظاهرة تضع المفكرين أمام مسئولية الانتقال من الفكر المجرد سواء هو معاناة أو رؤية أو رفاهية ذهنية إلى ما يمكن تسميته (حركية الفكر) .

وحركية الفكر تعنى العلاقة المتبادلة بين مدخلاته ومخرجاته.. بين أسبابه ونتائجه.. بين حجمه وفاعليته، فبدون علاقة حية بين هذه الثنائيات يظل الفكر فى إطار وصفى أو تجريدى أو تنفيسى وبالتالى يكون علميا مجرد ترف أو جلد للذات أو فى أحسن الأحوال يزيد من الاستيعاب الأكاديمى لأمر ما . وأما الإلتزام بحركية الفكر فإنه يضع المفكرين أمام مسئولية أخلاقية واقتصادية كبيرة . يتمثل الجانب الأخلاقى من المسئولية فى الرسالة والجدوى التى يحملها ويحققها فكرهم ، بينما يتمثل الجانب الاقتصادى فى كفاءة العمليات التفكيرية بحيث يكون الفكر منتجا (بكسر التاء) وليس مجرد استعمال للطاقات الذهنية .

تضامن فكرى

والحقيقة أن الرسالة الموجزة لظاهرة هيكل ٩٥ يمكن تمثلها فى العبارة التالية : (نحن المصريين نعيش فترة حرجة من تاريخنا فالبحر وراءنا والعدو أمامنا ، والبحر هو تخلف الأداء العام وأما العدو فهو التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية إضافة إلى التناقضات المحلية). هناك إذن حاجة لطفرة فى العمل الوطنى .. طفرة تتلاءم مع التحديات والمتغيرات .. طفرة نوعية تحول الأمة إلى (نمر) عل غرار ما حدث لليابان وللنمور الآسيوية وغيرها .. وإذا كان هذا التحول «فعلا» فإن الشعور به واستكشافه ووضع أبعاده وتنفيذه ومتابعته يلزمه «فكر» ..

نحن إذن فى حاجة إلى (حركة فكرية جديدة) تتمثل فى تضامن فكرى وعملى بين كبار المفكرين والمثقفين والخبراء يكون بمثابة (حركية فكرية وطنية) تعلو على مجرد الاهتمام والرؤى الفردية والجزئيات الأيديولوجية وتمثل التواصل والتجانس الممكن بين أعضائها على اختلاف انتماءاتهم الفكرية وتنوع تخصصاتهم ، وذلك بهدف تحقيق «أمثل تفعيل ممكن» يهدف إلى تقدم مصر وتغلبها على مشكلاتها .

والمطلوب من هذه الحركة الفكرية ليس الاحتجاج وليس المقالات والمحاضرات والندوات وليس إصدار بيانات ..

المطلوب فى تقديرى هو الاجتماع بالأسلوب العلمى على استيعاب ورؤية جماعيين بشأن :

(أ) تناقضات الواقع الوطنى .

(ب) تحديات الوضع الراهن محليا وإقليميا ودوليا .

(جـ) تحديات العلم والتكنولوجيا والتجارة والسياسة على المستوى العالمى فى القرن الحادى والعشرين .

(د) الإمكانيات الكامنة والممكنة فى مصر .

(هـ) المنهج الرئيسى للعمل الوطنى (استراتيجيته وأبعاده – أهدافه – مراحله – وسائل تحقيقه وسبل مراجعة تقدمه وحل مشاكله) .

وبالإضافة للآليات والأطر والمحددات التى على أعضاء الحركة الفكرية الوطنية الاتفاق عليها بشأن حركتهم ، هناك فى تقديرى محددات أتصور أنها حرجة فى ضرورة استيعابها والأخذ بها من أجل توفير الفاعلية والأمان بشأن هذه الحركة وبشأن العمل الوطنى ككل ومنها ما يلى :

١ – استيعاب كل التيارات الفكرية الرئيسية على ساحة العمل الوطنى وذلك من خلال الأفراد كشخصيات وطنية وليس كممثلين لمؤسسات حكومية أو غير حكومية (مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات.. الخ) وذلك حتى تتوافر لهم آلية التعامل الفكرى المباشر ولتجنب أية بيروقراطيات أو حساسيات تختص بنظم ومناخ العمل فى مؤسسات أم أو أى أطروحات مسبقة .

٢ – البدء بتحديد للسبل المقبولة لاعمال وتفاعل الفكر واستجلاب المعلومات وقبولها ووسائل تعبير الحركية الفكرية عن نفسها .

٣ – التواصل المباشر مع رئيس الجمهورية .

طريقة ٥ × ٥ × ٥

لكن كيف تتشكل هذه الحركية الفكرية الوطنية ..؟ انه سؤال إجرائى صعب ينبغى ألا ننسى عند محاولة الإجابة عليه أن الشعور المباشر بالحاجة إلى حركية فكرية وطنية جاء فى إطار استعراض فكر مفكر ومفكرين .. هناك عشرات بل مئات وآلاف من المفكرين والخبراء الوطنيين المشغولين بوضع مصر ومستقبلها، فأى هؤلاء يمكن أن تبدأ به هذه الحركية الفكرية وعلى أى أساس .. ؟

فى تقديرنا لابد أن تكون هناك بذرة للبداية .. ثم نترك لهذه البذرة أن تنبت إلى شجرة وفروع (فريق عمل) من المفكرين وذلك من خلال إطار يقوم على منطق ما .. أى منطق واضح يرتكز على حيثية محايدة وموضوعية سيقود فى النهاية إلى تشكيل أقرب إلى الأمثل لهذه الحركية الفكرية الوطنية الجديدة .

واقتراحى فى هذا الصدد أن يبدأ الاختيار بـ ٤ - ٥ أشخاص من المصريين المقيمين فى مصر والذين لهم أو كان لهم تميز قيادى وريادى على مستوى مؤسسى عالى فى مجالات العمل الإنسانى والتقنى على ألا يكونوا حاليا فى مسئولية قيادة عمل رسمى فى الحكومة أو فى إحدى مؤسسات الدولة .

ثم يقوم كل واحد من هؤلاء - على أسس يتفقون عليها - بترشيح أو اختيار خمسة آخرين للانضمام إليهم فيختارون بذلك حوالى ٢٠ - ٢٥ شخصية ، ويُعدها يقوم كل شخص من الأعضاء الجدد باختيار أربعة

أو خمسة آخرين .. ، وهكذا يصل العدد الكلى إلى ١٠٠ – ١٢٥ شخصا ويكون هؤلاء جميعا هم أعضاء الحركية الفكرية الوطنية المطلوب منها تحقيق ما سبق الإشارة إليه وفى الأطر التى سبق ذكرها .

وإذا كانت هناك مميزات وعيوب لأية طريقة يمكن اتباعها لتشكيل عضوية هذه الحركية الفكرية الوطنية الجديدة ، فإن الاختيار بمثل الطريقة التى أسلفنا ذكرها له المميزات التالية :

١ – الاعتماد على ركيزة من شخصيات مصرية متميزة بأداء إنسانى تقنى مشهود له على مستوى عالمى وليس على أساس خاص بانتماءات أيديولوجية أو مؤسسية أو فئوية ، وهو بالتالى أساس يضمن إلى حد كبير تحييد رؤى هذه لشخصيات .

٢ – وباعتبار أنهم نخبة على مستوى عالمى لهم خبرات فذة ساهموا بها فى تقدم العلم وحل مشكلاته فانهم بالتأكيد يطمحون إلى تقديم أحسن ما لديهم من أجل وطنهم وحل مشكلاته .

٣ – كما أن أعضاء النخبة الركيزة يتمتعون بالتأكيد بالقدرة على النظرة الشمولية بحيث يوفر لهم ذلك إمكانية تخطى الملابسات الضيقة للجزئيات إلى الأمور الرئيسية والتى فى التوصل إليها ضمان لحل تلقائى لمشكلات الجزئيات .

٤ – إن الاختيار بالطريقة الموضحة والتى يمكن أن نطلق عليها طريقة (٥ × ٥ × ٥) يضمن إلى حد كبير الأداء الديمقراطى وتجنب نشأة مراكز قوى داخل الحركية كما أن من شأنه تمثيل أغلب التيارات الفكرية .

٥ – وربما (بل من المتوقع) أن تستعين الحركية الفكرية فى عملها بمفكرين آخرين حسب الحاجة ومن خلال برنامج العمل وفى أطر محددة الهدف .

نقطة البدء

وإذا كان الأستاذ هيكل قد اقترح أن يرعى الرئيس مبارك برنامجا استثنائيا يحقق اندفاعة طموح فى الإنتاج فإننى آمل أن تكون الحركية الوطنية الجديدة تحت الرعاية الفعلية والمباشرة للرئيس مبارك ، وفى تقديرى أن تحقق هذه الرعاية ما من شأنه ما يلى :

١ – تقصير – بل إلغاء – المسافة بين الرئيس والحركية الفكرية للنخبة الوطنية .

٢ – احداث تكامل وتوافق عال بين (اجرائيات) تشكيل الحركية الفكرية و (أدائها) و (فاعليتها) .

٣ – الارتقاء النوعى بالعمل الفكرى الوطنى من حيث الرسالة والجهد المبذول والآثار المترتبة عليه بما يجعله قادرا على تحقيق طفرة أو دفعة نوعية على مستوى انتصار أكتوبر العظيم .

٤ – تحقيق التوافق بين الحركية الفكرية الوطنية وأية اعتبارات استراتيجية قومية عليا .